

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية محافظة الدقهلية

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٣/٤/٦
باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٥/١٨ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٧١٩١٨٨ جنيهاً (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وتسعة عشر ألفاً ومائة وثمانية وثمانون جنيهاً لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٣١٩٤٥٧٩ جنيهاً (فقط ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وتسعون ألفاً وخمسمائة وتسعة وسبعون جنيهاً لاغير) بفائض قدره ٥٢٤٦٠٩ جنيهاً (فقط خمسمائة وأربعة وعشرون ألفاً وستمائة وتسعة جنيهاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٥/١٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب